

المقاولاتية النسائية كمؤشر على التمكين الاقتصادي للمرأة ومفتاح التنمية الاقتصادية المستدامة: دراسة قياسية لحالة الجزائر (2010-2021)

Women Entrepreneurship as An Indicator of Women's Economic Empowerment and The Key to Sustainable Economic Development: An Econometric Study on Algeria (2010-2021)

زمري بوعزة الأمين*¹، خطيب سيدي محمد بومدين²

¹ جامعة تلمسان (الجزائر)، مخبر تقييم سياسات التنمية في الجزائر، bouazzaelamine.zemri@univ-tlemcen.dz

² جامعة تلمسان (الجزائر)، مخبر تقييم سياسات التنمية في الجزائر، khetib.s@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/08/22

تاريخ القبول: 2023/08/10

تاريخ الارسال: 2023/07/15

ملخص: تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين المقاولاتية النسائية والتمكين الاقتصادي للمرأة، فضلاً عن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر. تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي بناءً على البيانات الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021. يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة لتقدير العلاقات طويلة الأجل وفحص التكامل المشترك بين المتغيرات. يشتمل النموذج على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. تشير نتائج الدراسة إلى أن السياسات التي تدعم المقاولاتية النسائية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة في الجزائر. تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن المقاولاتية النسائية هي وسيلة واعدة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: انحدار خطي، تمكين اقتصادي للمرأة، تنمية اقتصادية مستدامة، مقاولاتية نسائية، الجزائر.

تصنيف JEL: C21, J16, L26, O44, O55

Abstract: This study investigates the relationship between women's entrepreneurship and women's economic empowerment, as well as their contribution to sustainable economic development in Algeria. A linear regression model is formulated based on data spanning from 2010 to 2021. The corrected least squares method is applied to estimate long-term relationships and examine cointegration among variables. The model incorporates first-order integrated variables. The study's findings suggest that policies that support women's entrepreneurship can have a significant impact on the economic empowerment of women and the sustainable development of Algeria. The study's findings also suggest that women's entrepreneurship is a promising avenue for promoting inclusive economic growth in Algeria.

Keywords: Algeria; linear regression; women's entrepreneurship; women's economic empowerment; sustainable economic development.

Jel Classification Codes : C21, J16, L26, O44, O55

* المؤلف المرسل: بوعزة الأمين زمري

مقدمة:

تعد التنمية المستدامة هدفاً علمياً حاسماً يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاحتياجات الاجتماعية والبيئية، وأحد أهدافها تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد وتعزيز الشمولية. مع ذلك، ولسنوات عديدة، كانت الغالبية العظمى من رواد الأعمال من الرجال، مما ترك النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً وغير مخدومة في النظام البيئي للمقاولاتية. لكن في السنوات الأخيرة، كان هناك اعتراف متزايد بأهمية المقاولاتية النسائية كمحرك رئيسي للتمكين الاقتصادي. فاليوم، المقاولاتية النسائية ليست فقط وسيلة للتمكين الاقتصادي للمرأة ولكنها أيضاً مؤشر قوي للوضع الاقتصادي للمرأة ودورها في المجتمع. فعندما تكون النساء قادرات على بدء أعمالهن الخاصة وتنميتها، فإنهن لا يدرن الدخل ويخلقن الوظائف فحسب، بل يتحدن أيضاً القوالب النمطية الجنسانية ويكسرن الحواجز التي عرقلت النساء تقليدياً. علاوة على ذلك، تمتلك مشاريع النسائية القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الابتكار، وخلق منتجات وخدمات جديدة صديقة للبيئة، والمساهمة في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

لجزائر كباقي الدول تحاول أن تكون استباقية أيضاً في الاعتماد على المقاولاتية النسائية التي أصبحت الآن ضرورية للغاية لديناميكية الاقتصاد، وكمؤشر رئيسي على التمكين الاقتصادي للمرأة ومساهمتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة لتنمية المستدامة. حيث اختارت السلطات الجزائرية دمجها ومرافقتها ورعايتها بشكل مهني ضمن إطار تشريعي منظم، لتمكينهن من إنشاء أنشطتهن الخاصة، وتحسين مستوى معيشتهم كنقطة انطلاق، وتوفير إضافة اقتصادية مستدامة كهدف نهائي.

● إشكالية الدراسة: على هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

- كيف يمكن للمقاولاتية النسائية أن تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر؟
- أسئلة الدراسة: تحتوي هذه الدراسة على ثلاث تساؤلات رئيسية، سوف نتحقق أهداف الدراسة من خلال الإجابة عنها، وهذه التساؤلات هي كما يلي:

- ماهي العلاقة بين المقاولاتية النسائية والتمكين الاقتصادي للمرأة؟

- ما هي المستويات الحالية للمقاولاتية النسائية في الجزائر وكيف تقارن بالدول أو المناطق الأخرى؟

- ما هي الدوافع والعوامل التمكينية الرئيسية للمقاولاتية النسائية في الجزائر وكيف يمكن الاستفادة منها لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة؟

● الفرضية الرئيسية: للإجابة عن أسئلة الدراسة تم صياغة الفروض التالية:

- الفرضية الصفرية (H_0): ليس للمقاولاتية النسائية تأثير إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة ولا تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

- الفرضية البديلة (H_1): المقاولاتية النسائية لها تأثير إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة وتساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

● أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة بشكل أساسي في التطرق لقضية الوصول الى تحقيق مفهوم المرأة المقاولة والتزام الحكومة الجزائرية بمساندة التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في المسيرة لتحقيق التنمية المستدامة بكل ابعادها في الجزائر. فيما أن المرأة تشكل طرفاً مهماً في عملية التغيير، فانه أصبح كل ما يرتبط بها هو مجالاً للدراسة والتحليل، بحيث تحمل هذه الدراسة في مضمونها أهمية عبر تسليط الضوء على موضوعات حيوية وهامة هي المقاولاتية النسائية، كحل يعتمد عليه لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية طويلة الاجل.

● أهداف الدراسة: بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها تحدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

تحدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز ودعم المقاولاتية النسائية كوسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، ودفع التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر. إضافة الى تقييم فعالية الجهود الجارية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة، وتحديد العوامل

الرئيسية التي تسهل أو تعيق مشاريع المقاولاتية النسائية والتمكين الاقتصادي في الجزائر، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة لواضعي السياسات والممارسين الذين يسعون إلى تعزيز ريادة المرأة والتمكين الاقتصادي في الجزائر وغيرها من السياقات المماثلة.

● **منهج الدراسة:** للإجابة على مشكلة البحث واختبار فرضياته، تم الاعتماد في هذه الدراسة على نهج متعدد الأساليب بين الكمي والنظري، لاكتساب فهم أكثر شمولاً للعلاقة بين المقاولاتية النسائية، التمكين الاقتصادي، والتنمية المستدامة في الجزائر. لصياغة النموذج، تستخدم الدراسة البيانات من 2010 إلى 2021 وتستخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة لتقدير العلاقات طويلة المدى واختبار التكامل المشترك بين المتغيرات. مع إجراء مراجعة الأدبيات لتحديد المفاهيم والنظريات الموجودة المتعلقة بريادة المرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، وبغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الورقة البحثية إلى:
 - المفاهيم الرئيسة للدراسة.
 - واقع المقاولاتية النسائية في الجزائر.
 - الدراسة القياسية.

● الدراسات السابقة:

دراسة (حساني و خوي، 2015): حاولت الدراسة عرض واقع المقاولاتية النسائية بالجزائر و مكوناتها ، و التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة ، حيث حاول المؤلفون اجابة عن التساؤل الاتي : كيف يمكن لتمكين الاقتصادي للمرأة المساهمة في المقاولاتية النسائية ؟ من خلال دراسة تحليلية لاهم المعطيات و البيانات الممثلة للمتغيرات محل الدراسة . ووجدت نتائج الدراسة ان تطوير المقاولاتية النسائية يمر عبر تطوير واقع التمكين الاقتصادي للنساء في الجزائر . ومن خلال زيادة التمكين الاقتصادي و عدد مشاريع المملوكة للنساء كل هذا يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية بالجزائر .

دراسة Sajuyigbe and Fadeyibi (2017): تتناول الدراسة دور المقاولاتية النسائية في التنمية الاقتصادية المستدامة في نيجيريا. تستخدم الدراسة منهجية بحثية وصفية لتحديد التحديات والعقبات التي تواجه رائدات الأعمال في نيجيريا، فضلاً عن العوامل التي تساهم في نجاحهن. تم إجراء هذا العمل البحثي بين ثلاثة آلاف وخمسين (3150) سيدة أعمال مسجلات لدى وزارة التجارة والصناعة في المناطق الجغرافية السياسية في جنوب غرب نيجيريا. ما مجموعه ستمائة وثمانين (680) مشاركا تم اختيارهم كحجم عينة للدراسة. وجدت الدراسة أن على الرغم من هذه التحديات، إلا أن المقاولات النساء يقدمن مساهمات كبيرة في الاقتصاد. ووجدت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء من المرجح أن تكون مربحة أكثر من المشاريع المملوكة للرجال. خلصت الدراسة إلى أن المقاولاتية النسائية هي محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية المستدامة في نيجيريا. توصي الدراسة بأن تتخذ الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرون خطوات لمواجهة التحديات التي تواجهها رائدات الأعمال، ولتعزيز المقاولاتية النسائية في نيجيريا.

دراسة (منيرة، 2019): حاول المؤلف تقديم لمحة عامة عن مفهوم المقاولاتية كتمثل للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. توصلت الدراسة النظرية ، الا ان التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر قضية معقدة لها تاريخ طويل. في السنوات الأخيرة ، كان هناك بعض التقدم الملحوظ في المشاركة الاقتصادية للمرأة و محلولت الجزائر تكتسب نشاطاتها لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة . نتيجة لهذه الجهود ، ازداد عدد المشاريع المملوكة للنساء في الجزائر في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك المزيد والمزيد من النساء اللواتي يدخلن سوق العمل ، ويبدأن في شغل مناصب عليا. ومع ذلك ، لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب معالجتها ، مثل الافتقار إلى الوصول إلى التعليم والتدريب ، والافتقار إلى الوصول إلى الائتمان والتمويل ، والحواجز الاجتماعية والثقافية.

دراسة (Debnath et al., 2020): تبحث الدراسة في دور ريادة الأعمال للمرأة في التنمية المستدامة في العصر التكنولوجي. تستخدم الدراسة منهجية بحث كمي وبيانات مسح من 203 رائدات أعمال في بنغلاديش. توصلت الدراسة إلى أن العوامل التالية تحفز النساء على

أن يصبح رائدات أعمال: الفرصة الاقتصادية النمو الشخصي والتأثير الاجتماعي. تشير نتائج الدراسة إلى بتوفر هذه العوامل وزيادة التمكين الاقتصادي للنساء فإن المقاولات يقدمن مساهمات كبيرة في الاقتصاد ورفاهية المرأة في بنغلاديش، ولعب دور في التنمية المستدامة.

دراسة (Dewi et al., 2022): تبحث الدراسة في دور التمكين الاقتصادي للمرأة في دعم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في إندونيسيا ممثلا بمقاولتيه النسائية. تستخدم الدراسة منهجية البحث الكمي وبيانات المسح من 406 أعضاء في تعاونية Setia Bhakti Wanita في إندونيسيا. خلصت الدراسة إلى أن ريادة المرأة للأعمال هي محرك مهم للرفاه الاجتماعي والاقتصادي في إندونيسيا. توصي الدراسة بأن تقدم الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرون المزيد من الدعم لرائدات الأعمال في إندونيسيا، وإحدى طرق دعم التنمية المستدامة هي الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا من خلال دعم وتمويل المشاريع المملوكة للنساء.

دراسة (Manzoor et al., 2022): تهدف هذه الدراسة البحثية إلى التعمق في التحديات التي تواجه المقاولات من حيث التمكين والاستقلال الاقتصادي وإدماجهن في الاقتصاد الوطني السائد. تم استخدام منهج بحث وصفي في هذه الدراسة في التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه هؤلاء النساء اجتماعيا وديمقرافيا للحصول على معلومات متعمقة. تُستخدم تقنيات تحليل المحتوى والبحث في الدراسات لتحليل الحقائق المتعلقة بالموضوع. يتم استخدام البيانات الثانوية في هذا البحث من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة من مصادر موثوقة. توصلت الدراسة إلى أنه تعدد زيادة التمكين الاقتصادي للمقاولات وسيلة جادة وهامة للمساهمة في الاستقلال الاقتصادي وفرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدراسة توصيات لمعالجة القضايا الحالية التي تواجهها المقاولات النسائية، مع التركيز على تصوراتهن، وسلطة صنع القرار، وظروف المعيشة. كما يقدم اقتراحات لتمكينهن وتميئتهن الاقتصادية، بهدف النهوض بمقاولتيه النسائية إلى ما بعد مراحلها الأولية في البلدان النامية.

دراسة (Ahmed & Mourad, 2022): تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر من خلال إبراز أهمية دمجها في خطط التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يقيم مدى استفادة النساء الجزائريات من السياسات القائمة ويفحص الدعم المقدم في البلاد. وجدت هذه الدراسة التحليلية أن المقاولاتية النسائية ظاهرة جديدة في الجزائر وينبغي إيلاء اهتمام خاص لها، كمفتاح لتمكين المرأة الجزائرية. ويشير إلى أن لها تأثيراً إيجابياً عليه. وفي الأخير حاولت الدراسة تقديم توصيات لوضعي السياسات بشأن تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في الاقتصاد الوطني، لا سيما من خلال قطاع ريادة الأعمال.

دراسة (Salamzadeh et al., 2022): يقدم كتاب رائدات الأعمال في شمال إفريقيا: الأطر التاريخية والنظم البيئية وآفاق جديدة للمنطقة نظرة عامة شاملة على المقاولاتية النسائية في شمال إفريقيا. يبحث الكتاب في الجذور التاريخية للمقاولاتية النسائية في المنطقة، والوضع الحالي لريادة الأعمال النسائية، والتحديات والفرص التي تواجه المقاولات في شمال إفريقيا. وينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء. يقدم الجزء الأول لمحة عامة عن تاريخ المقاولاتية النسائية في شمال إفريقيا. يتناول الجزء الثاني الوضع الحالي للمقاولاتية النسائية في المنطقة، بما في ذلك الأنواع المختلفة من الأعمال التي تمتلكها النساء، والتحديات التي يواجهنها، والدعم المتاح لهن. يبحث الجزء الثالث في النظم البيئية التي تدعم المقاولاتية النسائية في شمال إفريقيا، بما في ذلك السياسات الحكومية والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية. يستكشف الجزء الرابع وجهات نظر جديدة للمقاولاتية النسائية في شمال إفريقيا، مثل استخدام التكنولوجيا ودور وسائل التواصل الاجتماعي. ومن أهم نتائج المتوصل إليها لطالما واجهت المقاولات النساء في شمال إفريقيا عدداً من التحديات، بما في ذلك عدم الحصول على التمويل، والحواجز الاجتماعية والثقافية، والتمييز. ولكن حالياً هناك عدد من السياسات والبرامج الحكومية التي تدعم المقاولاتية النسائية في شمال إفريقيا. ويخلص المؤلفون إلى أن هناك حاجة لمواصلة دعم المقاولاتية النسائية في شمال إفريقيا من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية.

1. المفاهيم الرئيسة للدراسة

من أجل فهم إشكاليتنا بشكل أفضل، نعتبر أنه من المناسب البدء بشرح بعض المفاهيم الأساسية في هذا العمل. بادئ ذي بدء، نحتاج إلى تعريف وفهم معنى المقاولاتية النسائية كركيزة أساسية لتمكين الاقتصادي في الجزائر، والتي تعكس تعريفاتها منظور بحثنا.

1.1. التمكين الاقتصادي للمرأة:

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة قضية مهمة لها القدرة على إحداث تحسينات كبيرة في المساواة بين الجنسين والناتج الاجتماعية الأوسع. من خلال تزويد النساء بالموارد والفرص التي يحتاجها للنجاح في الأعمال والقوى العاملة، يمكننا إنشاء مجتمع أكثر إنصافاً وازدهاراً للجميع. ويشير التمكين الاقتصادي للمرأة إلى عملية تزويد المرأة بالأدوات والموارد والفرص لزيادة استقلالها الاقتصادي والمساهمة في النمو الاقتصادي (Unanam, 2020). يمكن تحقيق ذلك من خلال وسائل مختلفة مثل الوصول إلى التعليم والتدريب والخدمات المالية وفرص العمل. تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية للتمكين الاقتصادي للمرأة في الحد من عدم المساواة بين الجنسين في القوة العاملة. تاريخياً، كانت النساء يتقاضين أجوراً أقل من الرجال ولديهن فرص أقل للتقدم في حياتهن المهنية. من خلال تزويد النساء بالوسائل اللازمة لبدء وتنمية أعمالهن الخاصة أو الوصول إلى وظائف ذات رواتب أعلى، يمكن أن يساعد التمكين الاقتصادي في سد فجوة الأجر بين الجنسين وزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للتمكين الاقتصادي للمرأة آثار إيجابية أوسع على المجتمع. أظهرت الدراسات أنه عندما يتم تمكين المرأة اقتصادياً، فإنها تميل إلى زيادة الاستثمار في أسرها ومجتمعاتها، مما قد يؤدي إلى تحسينات في الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية. يمكن أن يخلق هذا تأثيراً مضاعفاً لا يفيد النساء فقط ولكن أيضاً عائلاتهم ومجتمعاتهم بأكملها.

ومع ذلك، لا تزال هناك حواجز كبيرة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة، لا سيما في البلدان النامية. قد تواجه النساء توقعات ثقافية أو مجتمعية تعطي الأولوية لأدوارهن كمقدمات رعاية على حياتهن المهنية أو مساعيهم الريادية. قد يفتقرون أيضاً إلى الوصول إلى التعليم أو الخدمات المالية أو الحماية القانونية التي يمكن أن تساعد على النجاح في الأعمال أو القوى العاملة.

2.1. المقاولاتية النسوية:

يعتبر مفهوم المقاولاتية من المفاهيم التي تم تناولها من مجموعة متنوعة من وجهات النظر والدراسات المتعمقة مما أفرزت مجموعة متنوعة من النهج ترتبط أساساً بالمقاول، العنصر الأهم في المقاولاتية ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول انطلاقاً من المعنى المتداول لمفهوم المقاول والذي يعتبر كل شخص منشئ، متعهد، مؤسس، صاحب عمل يمكن أن يكون مقاول شرط أن تتوفر فيه بعض السمات الشخصية والمؤسسية. المقاول هو شخص مبدع يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار، إذ ينطبق ذلك على النساء والرجال على حد سواء (بونينو & ياسين، 2023). لهذا تعرف المرأة المقاولاتية على أنها: "المرأة التي تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، وتسعى جاهدة للنجاح والتميز (Salamzadeh et al., 2022). كما تعرف أيضاً على أنها: "كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق إرث، فتصبح مسؤولة عليها مالياً، إدارياً واجتماعياً، كما تساهم في تسييرها الجاري" (حسين، 2022). بعبارة أخرى، فإن المرأة المقاولاتية هي التي تمتلك هذه الصفات: الاستقلال والمبادرة والقدرة على تحمل مسؤولية مصيرها والقدرة على اتخاذ القرارات بنفسها ولصالح نشاطها الخاص. وتختلف المقاولاتية النسوية عن المقاولاتية الرجالية من حيث أنها تعطي الأولوية للأهداف الاجتماعية فوق كل شيء آخر ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل، إلى جانب تمييز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليبهن الناجحة في التفاوض وتستخدم نهج الإدارة التشاركية، وتفضل الهيكل التنظيمي الأفقي.

في ضوء ذلك، يتم تعريف المقاولاتية النسوية على أنها إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية من طرف امراء تهدف إلى الاستفادة من الفرص والموارد غير المستغلة بشكل كافٍ تتميز بالإبداع والبحث المستمر عن التحسين والجهد لتقديم منتج أو خدمة فريدة وجديدة (منيرة، 2014). تعتمد المقاولاتية النسوية على المبادرة الفردية للمقاولاتية ورغبتها في تجسيد أفكارها وتحويلها إلى حقيقة. وفقاً للتقرير الأول لمركز أبحاث المرأة حول هذا الموضوع، والذي نُشر في الولايات المتحدة في عام 2005 كانت 10.6 مليون امرأة أمريكية من مؤسسي الأعمال خلال تلك الفترة الزمنية، وهو ما يمثل 47.7٪ من جميع الأعمال الجديدة التي تم إنشاؤها. وقد أدى ذلك إلى إنتاج اقتصادي بقيمة 2.5 تريليون دولار وخلق 19.1 مليون فرصة عمل جديدة (Lotti, 2006). وفقاً لتقرير OCDE لعام 2008، تمتلك النساء 30٪ إلى 40٪ من المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وفنلندا، وهو دليل على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه سيدات الأعمال في نمو الاقتصاديات الوطنية والتأثيرات الناتجة على مختلف المستويات (Elsby et al., 2008).

بالمقارنة مع الرجال، من المرجح أن تبدأ النساء أعمالهن التجارية الخاصة للأسباب التالية:

الرغبة في الاستقلال؛ السعي وراء السلطة وتحقيق مركز اجتماعي مرموق والقدرة على اتخاذ القرارات وقبولها؛ التصميم الذي لا يتزعزع على إحراز تقدم وإثبات قدرة الفرد على المبادرة؛ حاجة المرأة إلى الاعتراف بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية يمكن أن تشكل نقطة تحول في مجتمعاتها، والطموح لتجاوز مرحلة التحسيس وتلبية بعض الاحتياجات من خلال العمل المنزلي غير الرسمي والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساعدة في خلق فرص عمل تحسن الظروف المعيشية.

تعتبر المرأة المقاولاتية عنصراً حاسماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولها آثار كبيرة، كما يتضح:

- المساهمة في نمو الاقتصاد، لأن المقاولات النسائية أمر حاسم لتقدم الاقتصادات وتحقيق معدلات نمو كبيرة بسبب قدرتها على التكيف والقدرة على الاستجابة السريعة لتحولات السوق التي قد تجد المؤسسات الأكبر صعوبة في مواكبة ذلك (Ahmed & Mourad, 2022).

- تحقيق نوع من عدالة التنمية الاجتماعية، بسبب قدرة المرأة المقاولاتية على الانخراط في مجموعة متنوعة من التخصصات والأنشطة، والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن، الأمر الذي يعتبر المرأة المقاولاتية أنهن يوفرن فرصاً متعددة للأفراد للعثور على عمل دون الحاجة إلى الانتقال إلى المدن، ولهذا السبب تعتبر رائدات الأعمال من النساء عنصر استقرار السكان بحكم قدرتها على الوجود في مختلف البيئات (Cardella et al., 2020).

- المساهمة في رفع متوسط دخل الفرد من خلال تعزيز تشغيل المرأة وزيادة فرص العمل مما يرفع من مستوى معيشة الناس، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع.

من الممكن الوصول إلى تنمية اقتصادية من خلال المقاولاتية النسائية. بحيث تتمتع بالقدرة على خلق فرص عمل وتزيد من النشاط الاقتصادي وتدر الدخل للأفراد والمؤسسات وزيادة الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي. يمكن لرائدات الأعمال المساهمة في الاقتصاد من خلال إنشاء أعمال تجارية جديدة، وتوسيع الأعمال القائمة، وتقديم الخدمات المطلوبة (De Clercq & Brieger, 2022). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لرائدات الأعمال المساعدة في سد الفجوة بين الجنسين في الأجور والوصول إلى الموارد ويمكن أن يساعد أيضاً في الحد من الفقر من خلال توفير الفرص للأشخاص لبدء أعمالهم التجارية الخاصة والعمل لحسابهم الخاص. أخيراً، مع زيادة فرص الوصول إلى رأس المال والتدريب والإرشاد، يمكن لرائدات الأعمال خلق بيئة اقتصادية أكثر إنصافاً للجميع، وان تؤدي أيضاً إلى زيادة الابتكار والإنتاجية التي يمكن أن تساعد في زيادة النمو الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى توازن اقتصادي. إذا كان التوازن الاقتصادي سليماً والسوق مستدامة، فستسمح للمرأة بالعمل في مجالات مختلفة وبدورها في العمل. وبالتالي، ستعرف النساء على العديد من الفرص لبناء وربط وعمل العلاقات. كما أنه يساهم في توفير الوسائل لدعم النساء لتحقيق أهدافهن والوصول إلى مستويات أكبر من التنمية.

3.1. التنمية الاقتصادية المستدامة:

التنمية الاقتصادية المستدامة هي مفهوم يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاحتياجات الاجتماعية والبيئية. وقد ظهر كرد فعل على الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية التقليدية على البيئة والمجتمع. حصل مفهوم التنمية المستدامة على أول اعتراف دولي كبير به في عام 1972 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم، حيث اتفق المجتمع الدولي على أنه يمكن إدارة التنمية الاقتصادية والبيئة بطريقة مفيدة للطرفين (Handl, 2012). عرّف تقرير برونتلاند في عام 1987 التنمية المستدامة على أنها "تنمية تلي الاحتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (Brundtland, 1987) إنها نهج شامل للتنمية يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية. يعترف المفهوم بالتربط بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والرفاهية الاجتماعية. تهدف

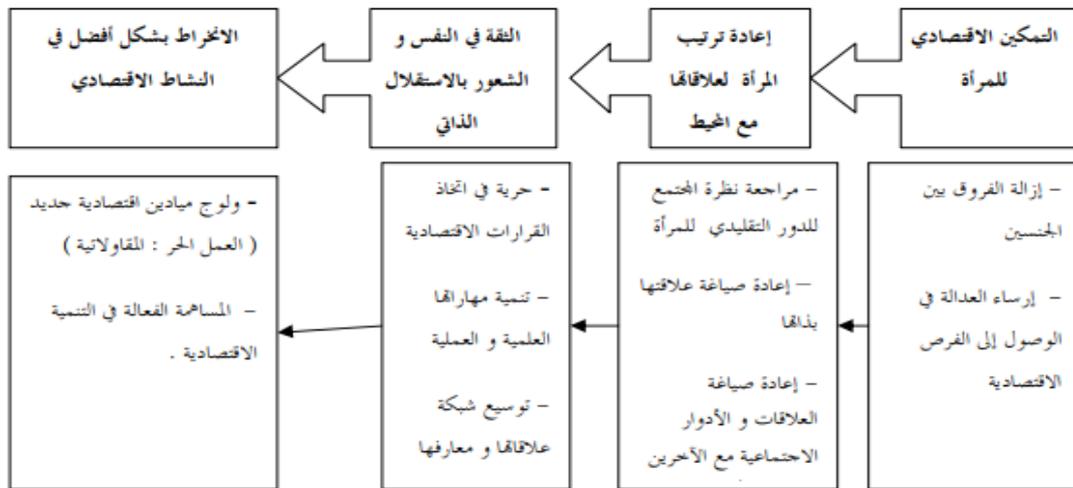
التنمية الاقتصادية المستدامة في جوهرها إلى التوفيق بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الظروف الاجتماعية. إنه يتجاوز التركيز التقليدي على المكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل ويؤكد على الحاجة إلى إدارة مسؤولة للموارد، والشمول الاجتماعي، والمساواة بين الأجيال. تدرك التنمية الاقتصادية المستدامة أنه لا يمكن استدامة الاقتصاد المزدهر دون حماية البيئة وتعزيز التماسك الاجتماعي. تكمن أهميته في قدرته على تعزيز الاقتصادات المرنة التي تتحمل الصدمات، وتقلل من المخاطر، وتعزز الجودة الشاملة للحياة للأجيال الحالية والمقبلة. من خلال السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يمكن للمجتمعات أن تسعى جاهدة لتحقيق توازن بين الازدهار الاقتصادي، والإشراف البيئي، والتقدم الاجتماعي، مما يمهد الطريق في النهاية لمستقبل أكثر إنصافاً ومرونة وازدهاراً.

أهمية التنمية الاقتصادية المستدامة ذات شقين. أولاً، من الضروري حماية البيئة للأجيال القادمة. ثانياً، من الضروري ضمان حصول الجميع على فرصة الاستفادة من النمو الاقتصادي. إضافة إلى: تحسين نوعية الحياة: يمكن أن تؤدي التنمية الاقتصادية المستدامة إلى تحسين نوعية الحياة للجميع، بما في ذلك تحسين الصحة والتعليم والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي. الحد من الفقر: يمكن للتنمية الاقتصادية المستدامة أن تساعد في الحد من الفقر من خلال خلق فرص العمل والفرص للناس في البلدان النامية.

4.1. العلاقة بين المقاولاتية النسائية والتمكين الاقتصادي للمرأة

ترتبط المقاولاتية النسائية والتمكين الاقتصادي للمرأة ارتباطاً وثيقاً، يمكن أن تكون المقاولاتية أداة قوية للنهوض بالوضع الاقتصادي للمرأة. حيث يشير التمكين الاقتصادي للمرأة إلى قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الاقتصاد والتحكم في مصيرها الاقتصادي. ويمكن للمقاولاتية أن تزود النساء بفرص اقتصادية أكبر، بما في ذلك القدرة على توليد الدخل وخلق الوظائف والمساهمة في مجتمعاتهن. كما يمكن أن يوفر للمرأة وسيلة للسيطرة على حياتها الاقتصادية، وبناء الثروة، وتحقيق الاستقلال المالي (Brundtland, 1987). من خلال الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال، يمكن للمرأة أن تكتسب الاستقلال الاقتصادي، وتعزز رفاها المالي، وتتغلب على الأدوار والقيود التقليدية للجنسين. تتيح ريادة الأعمال للمرأة الفرصة لتسخير مهاراتها ومواهبها وأفكارها، وتمكينها من توليد الدخل وخلق الثروة لأنفسهن ومجتمعاتهن. علاوة على ذلك، يمكن لمشاريع المقاولاتية النسوية أن تساعد في كسر الحواجز بين الجنسين وتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل والمجتمع الأوسع. من خلال إنشاء أعمال تجارية ناجحة، يمكن لرائدات الأعمال أن يعملن كنماذج يحتذى بها للنساء الأخريات وإلهامهن لتحقيق أحلامهن في ريادة الأعمال. لقد أدركت مثل العديد من البلدان، أهمية مشاريع المقاولاتية النسائية في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. على الرغم من التحديات التي تواجه رائدات الأعمال، فقد كانت هناك جهود كبيرة لدعم وتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد.

الشكل رقم (01): التمكين الاقتصادي كألية لدعم المقاولاتية النسائية



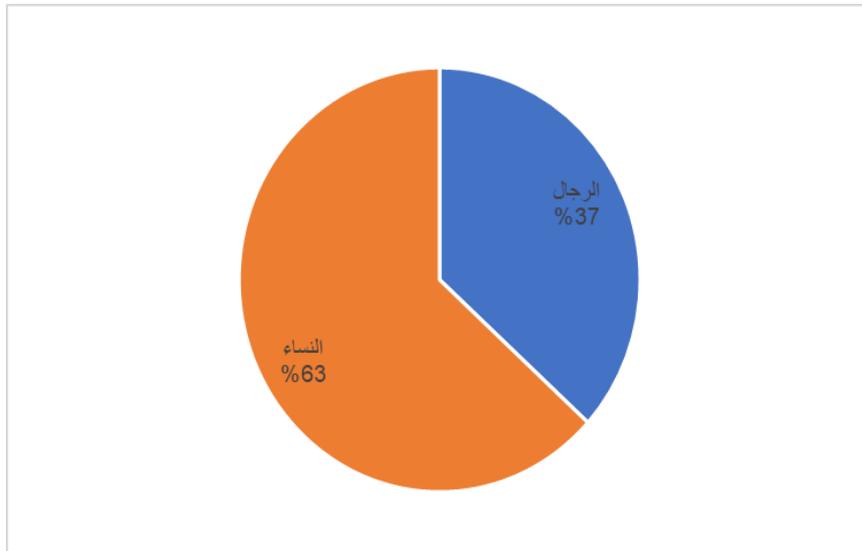
المصدر: حساني و خوني، التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية إطلالة على حالة الجزائر، مجلة الدفاتر الاقتصادية، 2015، ص 131.

من خلال الشكل رقم 1، التمكين الاقتصادي قضية معقدة، ولا يوجد حل واحد يصلح للجميع. ومع ذلك، من خلال فهم فوائد التمكين الاقتصادي واتخاذ خطوات لتعزيزه، يمكننا المساعدة في خلق مستقبل أفضل للمرأة وللمجتمع بأسره. يشمل التمكين الاقتصادي مجموعة من العمليات التحويلية التي تهدف إلى النهوض بوضع المرأة وفعاليتها في الأنشطة الاقتصادية. وهو يستلزم إعادة تشكيل المعايير والهياكل المجتمعية لتسهيل تنمية الثقة بالنفس وتمكين المشاركة النشطة في المساعي الاقتصادية. من خلال تزويد المرأة بالشعور بالاستقلالية، يعمل التمكين الاقتصادي على إزالة الفوارق بين الجنسين وتعزيز تكافؤ الفرص في مختلف المجالات الاقتصادية، بما في ذلك العمل الحر وريادة الأعمال.

2. واقع المقاولاتية النسائية بالجزائر

لطالما عرفت الجزائر ديناميكية النهوض بقضايا المرأة وتمكينها وإدماجها وتيرة متسارعة، ليس اقتصاديا فقط بل في كل الجوانب، من خلال التعديلات الدستورية. في عام 2008، تم تعديل الدستور الجزائري لزيادة حصة المرأة في المجالس المنتخبة من 20% إلى 30%. كان هذا التعديل خطوة مهمة إلى الأمام لمشاركة المرأة السياسية، وساعد على زيادة نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية باعتماد مبدأ الحصص (الكوتا) في المجالس المنتخبة (Benzenine, 2013). في عام 2016، تم تعديل الدستور الجزائري لإرساء مبدأ الحصص للمساواة والتكافؤ. يعني هذا التعديل وجوب تمثيل المرأة على قدم المساواة في المجالس المنتخبة، وهو خطوة كبيرة إلى الأمام نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الجزائر. ونجد من هيئات الحكومية الداعمة للمقاولة النسوية في الجزائر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)، إضافة إلى بعض الهيئات الغير حكومية على غرار: لجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات (SEVE)، جمعية الإطارات النسوية الجزائرية أفكار (AFCARE) و(رابطة سيدات الأعمال و المسيرات الجزائريات) (AME).

الشكل رقم (02): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (حسب الجنس)



المصدر: من اعداد الباحثين، بناء على احصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،

متاح على: <https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes> /

من خلال الشكل رقم 1، نلاحظ ان البيانات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة في الجزائر (ANGEM) حتى 31 مارس 2023. تكشف أنه من إجمالي القروض المقدمة من قبل الوكالة 915051، تم منح 36.75% (336.340 قرضاً) للرجال بينما

حصلت النساء على نسبة أعلى من القروض بلغت 63.25% (578.711 قرصاً). يشير هذا إلى أن الوكالة ملتزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على الائتمان، بل الاتجاه يميل نحو النساء أكثر لدعمهن وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر.

الجدول رقم (01): المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية ANADE حسب الجنس وقطاع النشاط (الى غاية مارس 2022)

المشاريع الممولة	رجال	نساء	نسبة تمويل موجه للنساء
زراعة	57 113	2 781	5%
البناء والاشغال العمومية	35 296	866	2%
الصناعات التقليدية	36 225	7 438	17%
هيدروليكي	543	27	5%
صيد السمك	1 119	17	1%
مهنة حرة	6 958	6 097	47%
الخدمات	91 852	18 503	17%
الصيانة	11 213	182	2%
النقل المبرد	13 001	389	3%
نقل البضائع	56 112	712	1%
نقل المسافرين	18 539	481	3%
المجموع	353 750	42 062	11%

المصدر : من اعداد الباحثين ، اعتمادا على 31 Bulletin d'information statistique de la PME, n°40, 2022, p

يوضح الجدول رقم 1، المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، باعتبارها إحدى أهم الآليات وأكثرها فاعلية لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وقد مولت عدة مشاريع في ولايات مختلفة من الجزائر، وكان للمرأة نصيب من هذا التمويل. حيث أن نسبة التمويل الموجه للنساء في الجزائر منخفضة للغاية. في المجموع، تم تمويل 395,812 مشروعاً، تم تمويل 42,062 منها فقط من قبل النساء، أو 11%. تختلف النسبة حسب القطاع، حيث تحصل النساء على أعلى نسبة من التمويل في قطاع العمل الحر (47%) وأقل نسبة في قطاع الزراعة (5%). تظهر البيانات أن نسبة التمويل الموجه إلى النساء هي الأدنى في قطاع الزراعة. قد يكون هذا بسبب قطاع الزراعة الذي يهيمن عليه الذكور، وقد تواجه النساء تحديات في الحصول على التمويل. كما تظهر البيانات أن نسبة التمويل الموجه إلى النساء هي الأعلى في قطاع العاملين لحسابهم الخاص.

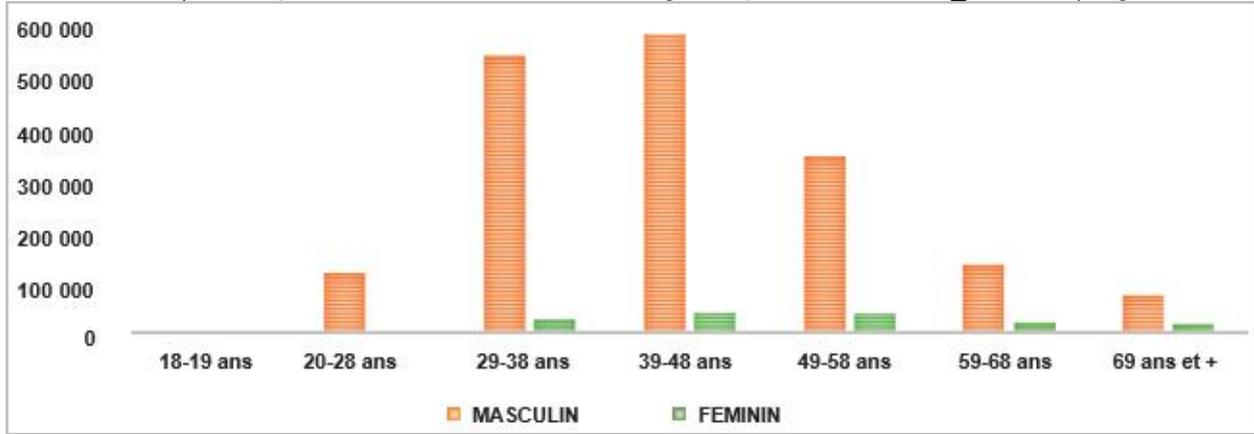
الجدول رقم (02): المشاريع الممولة من CNAC حسب الجنس وقطاع النشاط (الى غاية 2021/12/31)

المشاريع الممولة	نسبة تمويل موجه للنساء
زراعة	11,0%
البناء والاشغال العمومية	2,6%
الصناعات التقليدية	22,5%
هيدروليكي	5,6%
الصناعة	22,1%
صيد السمك	0,5%

مهنة حرة	1 771	49,4%
الخدمات	32 381	17,3%
الصيانة	46 124	1,5%
نقل البضائع	46 124	1,5%
نقل المسافرين	12 347	1,2%
المجموع	162 160	10,7%

المصدر : من اعداد الباحثين ، اعتمادا على **Bulletin d'information statistique de la PME, n°40, 2022, p 32** تظهر الجدول رقم 2 عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الملاحظ أن نسبة التمويل الموجه للنساء تختلف حسب القطاع. القطاعات ذات النسبة الأعلى من التمويل الموجه للنساء هي العمل الحر (49.4٪)، الصناعات التقليدية (22.5٪)، والخدمات (17.3٪). القطاعات ذات النسبة الأدنى من التمويل الموجه للنساء هي الزراعة (11.0٪) والبناء والأشغال العامة (2.6٪) وصيد الأسماك (0.5٪). وتبلغ النسبة الإجمالية للتمويل الموجه إلى النساء 10.7٪. هذا يعني أن النساء يتلقين تمويلًا أقل من الرجال لأعمالهن. من المحتمل أن يكون هذا بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك عدم الحصول على التمويل، والحواجز الاجتماعية والثقافية، والتمييز. القطاع الذي يحتوي على أعلى نسبة تمويل موجه للنساء هو العمل الحر. هذا على الأرجح لأن العمل الحر يُنظر إليه غالبًا على أنه خيار يسهل وصول النساء إليه أكثر من بدء عمل تجاري تقليدي. القطاعات ذات النسبة الأدنى من التمويل الموجه للمرأة هي الزراعة والبناء والأشغال العامة. هذه هي القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليديًا، وقد تواجه النساء المزيد من التحديات في الوصول إلى التمويل في هذه القطاعات.

الشكل رقم (03): توزيع الأفراد المسجلين في السجل التجاري حسب الجنس والفئة العمرية في نهاية عام 2021



المصدر: le registre du commerce indicateurs et statistiques, 2021, p45

بناءً على الشكل 3، بلغ إجمالي عدد تجار التجزئة في نهاية عام 2021، 91.92٪ من الذكور و8.08٪ من الإناث. ويتالي يمثل هذا التمثيل الناقص للمرأة في التجارة مشكلة لأنه يحد من فرص عمل المرأة وتطورها الشخصي.

3. الدراسة القياسية

1.3. البيانات والمتغيرات:

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي أثر المقاولة النسائية على التمكين الاقتصادي للمرأة، ومساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر باستخدام طريقة المربعات الصغرى. يتم استخدام الأنداد الخطي المتعدد كطريقة إحصائية لتحديد العلاقات بين المتغيرات. لتحقيق هذا

الهدف، تستخدم الدراسة أدوات واختبارات إحصائية قياسية مختلفة، بما في ذلك اختبارات الثبات للمتغيرات، وتحليل التكامل المشترك، واختبارات الثبات المتبقي، وجميعها يتم إجراؤها باستخدام برنامج **Eviews 12**. تستخدم الدراسة بيانات من 2010 إلى 2021 لصياغة النموذج. يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة لتقدير العلاقات طويلة المدى واختبار التكامل المشترك بين المتغيرات. يشتمل النموذج على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

2.3. النموذج القياسي للدراسة:

$$EE_Wom = \beta_0 + \beta_1 WE + \beta_2 EL + \beta_3 AF + \beta_4 GP + \varepsilon$$

حيث:

EE_Wom = التمكين الاقتصادي للمرأة (Economic Empowerment Women's)

β_0 = تقاطع (ثابت)

WE = عدد مؤسسات صغيرة و متوسطة منشأة من طرف النساء (Women's Entrepreneurship)

EL = مستوى التعليم للمرأة (Education Level)

AF = عدد القروض (من مختلف الوكالات) الممنوحة للنساء (Access to Finance)

GP = سياسات الحكومة الموجهة لدعم و تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة (Government Policies)

ε = مصطلح الخطأ

في هذه المعادلة، سيكون التمكين الاقتصادي للمرأة هو المتغير التابع، وستكون: عدد مؤسسات صغيرة و متوسطة منشأة من طرف النساء، المستوى التعليمي، الوصول إلى التمويل والسياسات الحكومية هي المتغيرات المستقلة. تمثل معاملات β تأثيرات كل متغير مستقل على المتغير التابع، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. يمثل ε مصطلح الخطأ.

في حين يمثل β_0 نقطة التقاطع، وهي قيمة المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة) عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة (المقاولاتية النسائية، ومستوى التعليم، والوصول إلى التمويل، والسياسات الحكومية) مساوية للصفر. ويمثل β_1 معامل المتغير المستقل "المقاولاتية النسائية"، والذي يقيس تأثير زيادة وحدة واحدة في المقاولاتية النسائية على المتغير التابع، مع ثبات جميع المتغيرات المستقلة الأخرى. β_2 يمثل معامل المستوى التعليمي المتغير المستقل، والذي يقيس تأثير زيادة وحدة واحدة في مستوى التعليم على المتغير التابع، مع إبقاء جميع المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة. ويمثل β_3 معامل المتغير المستقل "الوصول إلى التمويل"، والذي يقيس تأثير زيادة وحدة واحدة في "الوصول إلى التمويل" على المتغير التابع، مع الحفاظ على ثبات جميع المتغيرات المستقلة الأخرى. β_4 يمثل معامل السياسات الحكومية المتغيرة المستقلة، والتي تقيس تأثير زيادة وحدة واحدة في السياسات الحكومية على المتغير التابع، مع إبقاء جميع المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة.

3.3. اختبار جودة النموذج من خلال استقراره السلاسل الزمنية:

1.3.3. اختبار جذر الوحدة (PP) Perron-Philips

يمكن تقييم جودة نموذج السلاسل الزمنية من خلال فحص ثباته بمرور الوقت، والذي يمكن اختباره باستخدام اختبار جذر الوحدة مثل اختبار Perron-Philips (PP). يقيس هذا الاختبار ثبات بيانات السلاسل الزمنية، والتي يمكن أن تكون إما مستقرة أو غير مستقرة، اعتماداً على وجود جذر واحد. إذا كانت قيمة الاحتمال المحسوبة من الاختبار أكبر من 5٪، فإن السلاسل الزمنية تعتبر غير مستقرة، مما يشير إلى وجود جذر الوحدة. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 5٪، فإن السلاسل الزمنية تعتبر مستقرة وليس لها جذر واحد.

جدول رقم (01): اختبار جذر الوحدة (PP) Perron-Philips

PP Test (1st Diff)	PP Test (Level)	ADF Test (1st Diff)	ADF Test (Level)	المتغيرات
0.0029	0.9942	0.0000	0.9596	EE_Wom
0.0000	0.7830	0.0000	0.7830	WE
0.0000	0.1241	0.0000	0.1241	EL
0.0000	0.4572	0.0000	0.4572	AF
0.0000	0.8463	0.0000	0.8463	GP

المصدر: من اعداد الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

بناءً على قيم الجدول 1، يبدو أن جميع المتغيرات (GP، AF، EL، WE، EE_Wom) ثابتة عند كل من المستوى والاختلاف الأول، نظرًا لأن القيم p لكل من اختبارات ADF و PP هي أقل من 0.05 في جميع الحالات. حيث تشير إلى أن البيانات لا تتأثر بالاتجاهات أو الموسمية، وأن الخصائص الإحصائية للسلسلة مستقرة بمرور الوقت. يجب أن يسهل هذا الاستقرار بناء نماذج دقيقة وإجراء تنبؤات موثوقة بناءً على البيانات.

2.3.3. اختبار التكامل المشترك (اختبار جوهانسون)

يعد التكامل المشترك مفهومًا مهمًا في تحليل السلاسل الزمنية، لأنه يسمح بنمذجة متغيرات متعددة معًا قد يكون لها اتجاه مشترك طويل الأجل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تنبؤات أكثر دقة وموثوقية وفهم أفضل للعلاقات الأساسية بين المتغيرات.

جدول رقم (02): اختبار التكامل المشترك (اختبار جوهانسون)

Result	Max-Eigen Critical Value (5%)	Max-Eigen Statistic	Trace Critical Value (5%)	Trace Statistic	المتغيرات
Cointegrated	17.85	22.51	24.28	37.85	EE_Wom, WE
Cointegrated	8.62	10.34	12.32	14.25	EE_Wom, EL
Cointegrated	3.74	4.33	4.84	6.87	EE_Wom, AF
Not Cointegrated	1.61	1.88	1.95	2.54	EE_Wom, GP

المصدر: من اعداد الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

يعرض الجدول 2، نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك الذي تم إجراؤه على أربعة أزواج من المتغيرات: EE_Wom و WE و EE_Wom و EL و EE_Wom و AF و EE_Wom و GP. يتم استخدام الاختبار لتحديد ما إذا كانت المتغيرات مدمجة معًا، مما يعني أنها تشترك في علاقة طويلة الأمد يمكن تشكيلها معًا. يستخدم اختبار التكامل المشترك إحصائيتين: إحصاء التبع وإحصاء max-eigen، جنبًا إلى جنب مع القيم الحرجة التي يحددها عدد المتغيرات وحجم العينة. إذا كان أي من الإحصائيتين أكبر من قيمته الحرجة المقابلة، فسيتم رفض الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم وجود تكامل مشترك، وتعتبر المتغيرات مدمجة معًا. في الجدول، تم العثور على ثلاثة من أربعة أزواج من المتغيرات لتكون مدمجة معًا: EE_Wom و WE و EE_Wom و EL و EE_Wom و AF. هذا يعني أن هذه الأزواج من المتغيرات لها علاقة مشتركة طويلة الأمد ويمكن نمذجتها معًا في إطار عمل تكامل مشترك. تم العثور على زوج من المتغيرات EE_Wom و GP غير مترابطين، حيث أن إحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الخاصة بكل منهما. يشير هذا إلى أنه لا توجد علاقة طويلة الأمد بين هذين المتغيرين، ولا ينبغي نمذجتهما معًا في إطار عمل تكامل مشترك.

3.2.3 اختبار وجود العلاقة التوازنية طويلة الأمد (دراسة استقرارية البواقي)

من أجل التحقق من إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، تم إجراء اختبار تكامل. لضمان صحة النتائج، كان من الضروري فحص استقرار المخلفات المقدرة. لذلك، تم تحليل بقايا المعادلة المقدرة وفحصها بشكل أكبر باستخدام تجارب ديكي فولر وفيليبس بيرون الموسعة. ساعد هذا الاختبار الإضافي في دعم النتائج وتأكيد استقرار المخلفات.

الجدول 3. اختبار دراسة استقرارية بواقي السلسلة

PP test		ADF		Variable
1st Diff	Level	1st Diff	Level	
0.0000	0.0001	0.0000	0.0005	Residue

المصدر: من اعداد الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

حسب النتائج المحصل عليها فإن البواقي للسلسلة الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن تقدير كلياً النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة التي اعتمدها في هذا البحث لأنها تبرز وجود تكامل التكامل المشترك.

4.3. النتائج والمناقشة:

الجدول 4. معاملات نموذج المربعات الصغرى المصحح

Prob.	t-Statistic	Standard Error	Coefficient	Variable
0.000	14.55	0.036	0.523	WE
0.000	16.29	0.045	0.734	EL
0.000	6.83	0.039	0.267	AF
0.183	1.33	0.062	0.082	GP
0.133	1.51	0.083	0.125	Intercept
0.93			R-squared	
0.92			Adjusted R-squared	
490.53			F-statistic	
0.000			Prob(F-statistic)	

المصدر: من اعداد الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

يعرض الجدول 4 نتائج نموذج المربعات الصغرى المصحح، وهو أسلوب إحصائي يستخدم لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي. في هذه الحالة، يهدف النموذج إلى شرح العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة (EE_Wom) ومحدداته، والتي تشمل الماويلاتية النسائية (WE)، والمستوى التعليمي (EL)، والوصول إلى التمويل (AF)، والسياسات الحكومية (GP). يوضح الجدول المعاملات المقدرة للنموذج، جنباً إلى جنب مع أخطائها القياسية وإحصاءات t والاحتمالات (المعروفة أيضاً باسم قيم p). تشير المعاملات إلى التغيير المتوقع في EE_Wom لتغيير الوحدة في المتغير المستقل المقابل، مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. الأخطاء المعيارية هي مقاييس لتغير المعاملات، وتشير إحصائيات t إلى ما إذا كانت المعاملات تختلف اختلافاً كبيراً عن الصفر (أي ما إذا كان لها تأثير كبير على EE_Wom) بناءً على اختبار ثنائي الطرف بمستوى أهمية من 0.05.

وفقاً للجدول، فإن جميع المتغيرات المستقلة لها معاملات ذات دلالة إحصائية، مع قيم p أقل من 0.05، باستثناء GP، التي لها قيمة p -value=0.183، مما يشير إلى أن معاملها ليس ذا دلالة إحصائية. يشير هذا إلى أن مقاولاتية المرأة، ومستوى التعليم، والوصول إلى التمويل لها تأثير إيجابي كبير على التمكين الاقتصادي للمرأة، في حين أن السياسات الحكومية ليس لها تأثير كبير من الناحية الإحصائية. توفر إحصائيات R-squared و R-squared Adjusted مقياساً لمدى ملاءمة النموذج للبيانات، مع وجود قيم أعلى تشير إلى ملاءمة أفضل. في هذه الحالة، يكون مربع R هو 0.93، مما يعني أن النموذج يشرح 93٪ من التباين في EE_Wom. يكون مربع R المعدل أقل قليلاً عند 0.92، مما يشير إلى أن النموذج قد يواجه بعض مشكلات التجهيز. أخيراً، يتم استخدام إحصائيات F-statistic و Prob (F-statistic) لاختبار ما إذا كان النموذج العام ذو دلالة إحصائية. إحصاء F هو نسبة التباين الموضح إلى التباين غير المفسر، وتشير القيمة العالية إلى أن النموذج مناسب للبيانات. إن Prob (إحصاء F) هو احتمال الحصول على إحصائية F على أنها متطرفة أو أكثر تطرفاً من القيمة المرصودة في ظل فرضية العدم القائلة بأن جميع المعاملات تساوي صفراً. في هذه الحالة، إحصاء F هو 490.53، مع قيمة p 0.000، مما يشير إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية وأن واحداً على الأقل من المتغيرات المستقلة له تأثير كبير على EE_Wom. على ضوء النتائج التي يوضحها الجدول 4 نستنتج المعادلة الممثلة للنموذج على الشكل التالي:

$$EE_Wom = 0.523WE + 0.734EL + 0.267AF + 0.082GP + 0.125 + \varepsilon$$

بناءً على معادلة تقدير النموذج، حيث يمثل EE_Wom التمكين الاقتصادي للمرأة، ويمثل WE مقاولاتية النساء، ويمثل EL المستوى التعليمي، ويمثل AF الوصول إلى التمويل، ويمثل GP السياسات الحكومية، ويمثل مصطلح الخطأ. فتعتبر معاملات مقاولاتية للمرأة، ومستوى التعليم، والوصول إلى التمويل ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95٪ مع قيم p 0.000، مما يشير إلى أن لها تأثيراً كبيراً على التمكين الاقتصادي للمرأة. ومع ذلك، فإن معامل السياسات الحكومية ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95٪ بقيمة احتمالية تبلغ 0.183، مما يشير إلى أنه ليس له تأثير كبير على التمكين الاقتصادي للمرأة. تشير القيمة التربيعية البالغة 0.93 إلى أن 93٪ من التباين في التمكين الاقتصادي للمرأة يتم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج. كما كان لعدد المؤسسات المملوكة للنساء تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية على التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يتضح من تقدير المعامل (القيمة الاحتمالية > 0.01). يشير هذا إلى أن الزيادة في عدد المؤسسات المملوكة للنساء مرتبطة بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بشكل عام، تشير النتائج إلى أن مقاولاتية النساء تلعب أدواراً مهمة في زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز مسار التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر. ومع ذلك، هناك حاجة إلى معالجة الحواجز التي تمنع النساء من بدء الأعمال التجارية وتميئتها، مثل الوصول المحدود إلى التمويل والتدريب والشبكات.

- مناقشة النتائج:

توفر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد رؤى مهمة حول العوامل المرتبطة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، المقاولاتية النسائية والتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر. تشير النتائج إلى أن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق المقاولاتية النسائية وزيادة الاستثمار الحكومي في هذا المجال يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية. وهذا يتفق مع البحث الذي أظهر أن المقاولاتية النسائية يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية، مثل خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار.

تشير نتائج نموذج المربعات الصغرى المصحح المعروض في الجدول 4 إلى أن جميع المتغيرات المستقلة (المقاولاتية النسائية، المستوى التعليمي، الوصول إلى التمويل، والسياسات الحكومية) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على التمكين الاقتصادي للمرأة (EE_Wom). إحصاء t لكل متغير أعلى بكثير من 2، مما يشير إلى أن المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95٪. تشير القيمة التربيعية R البالغة 0.93 إلى أن النموذج يشرح نسبة عالية من التباين في EE_Wom، ويشير R المعدل البالغ 0.92 إلى أن النموذج مناسب وأن إضافة متغيرات

إضافية من غير المرجح أن يؤدي إلى تحسين القوة التفسيرية للنموذج. تشير إحصائية F البالغة 490.53 والقيمة الاحتمالية المرتبطة بها البالغة 0.000 إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية.

باختصار، تقدم نتائج نموذج المربعات الصغرى المصحح دليلاً قوياً على أن المقاولاتية النسائية، والمستوى التعليمي، والوصول إلى التمويل، والسياسات الحكومية هي عوامل مهمة للتمكين الاقتصادي للمرأة. وبالتالي، رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه ليس للمقاولاتية النسائية تأثير إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة ولا تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن المقاولاتية النسائية لها تأثير إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة وتساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المقاولاتية النسائية والتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، كوسيلة لتعزيز مسار الجزائر نحو تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مع التركيز على دور السياسات الحكومية وبرامج الدعم الموجه للمقاولات. باستخدام نهج مختلط يجمع بين التحليل النظري والتحليل الكمي للبيانات الموجودة حول المقاولاتية النسائية في الجزائر، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة لتقدير معالم نموذج انحدار خطي متعدد للبيانات السنوية من 2010 إلى 2021.

تشير نتائج الدراسة إلى أن مشاريع المقاولاتية النسائية هي مؤشر حاسم على التمكين الاقتصادي للمرأة، ولها تأثير إيجابي للوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر. حيث أظهرت نتائج تقدير معالم النموذج أن زيادة المرأة، ومستوى التعليم، والوصول إلى التمويل، والسياسات الحكومية تعتبر مثل موثوق للتمكين الاقتصادي للمرأة. كما دعمت اختبارات الثبات وتحليل التكامل المشترك صحة النموذج. تشير هذه النتائج إلى أن السياسات التي تعزز مفهوم المقاولاتية النسائية يمكن أن تؤدي إلى زيادة التمكين الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة للمرأة في الجزائر. يمكن أن تركز الأبحاث الإضافية على الآليات المحددة التي من خلالها تؤثر المقاولاتية النسائية على التمكين الاقتصادي وكيف يمكن تحسين السياسات لدعم هذه العلاقة.

- توصيات الدراسة:

- 1) ضرورة العمل على تعزيز الشراكات والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز ريادة المرأة والتمكين الاقتصادي في الجزائر.
- 2) نوصي بان يجب على الحكومة الجزائرية زيادة فرص الحصول على التمويل لرائدات الأعمال من خلال تطوير منتجات وخدمات مالية مستهدفة مصممة خصيصاً لاحتياجاتهن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية ومن خلال تقديم الضمانات أو الإعانات للقروض.
- 3) العمل على توفير برامج التدريب والإرشاد لمساعدة رائدات الأعمال على تطوير المهارات التي يحتاجنها لبدء أعمال تجارية ناجحة وتنميتها. يجب أن تغطي هذه البرامج موضوعات مثل تخطيط الأعمال والتسويق والإدارة المالية والقيادة.
- 4) توفير إحصائيات وبيانات أكثر حول عدد المشاريع المملوكة من طرف النساء في الجزائر، من أجل تعزيز المعرفة حول أنظمة الدعم التي تقدمها الحكومة وحاضنات الأعمال، بالإضافة إلى المزايا المتاحة، حيث من الضروري أن تتعرف المقاولات على النظام البيئي الذي يؤسس فيه أعمالهن.

قائمة المراجع:

- رقية حساني، و رابع خوني. (2015). التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية إطلالة على حالة الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، 1(6)، 125-138.
- سلامي منيرة. (2019). المقاولاتية كأحد مداخل التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، 1(10)، 49-68.

- غزاز، ا. & بوقيرين، م. (2021). دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية. مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية. 127-143، 1(2).
- بونبعو، ح.، & ياسين. (2023). واقع وآفاق تطوير المقاوالتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. دفاتر البحوث العلمية، 163-145، (2)10.
- حسين. (2022). واقع المقاولة النسوية في الجزائر. *Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT*, 21(1), 39-48.
- Ahmed, B., & Mourad, A. B. (2022). The Impact of Entrepreneurship Support Policies on Women's Economic Empowerment in Algeria. *Journal of the New Economy Volume, 13(2)*, 813-823 .
- Benzenine, B. (2013). Les femmes algériennes au Parlement: la question des quotas à l'épreuve des réformes politiques. *Égypte/Monde arabe* .(10)
- Brundtland, G. H. (1987). Our common future: development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. *World Commission on Environment and Development [WCED]* .
- Cardella, G. M., Hernández-Sánchez, B. R., & Sánchez-García, J. C. (2020). Women entrepreneurship: A systematic review to outline the boundaries of scientific literature. *Frontiers in psychology, 11*, 1557 .
- De Clercq, D., & Brieger, S. A. (2022). When discrimination is worse, autonomy is key: How women entrepreneurs leverage job autonomy resources to find work-life balance. *Journal of Business Ethics, 177(3)*, 665-682 .
- Debnath, G. C., Chowdhury, S., Khan, S., & Chowdhury, T. S. (2020). Achieving sustainable development through entrepreneurship & economic empowerment of women in the technological era. *International Journal of Management, 11* .(9)
- Dewi, R., Eliyana, A., & Anwar, A. (2022). The role of women entrepreneurship antecedents in supporting social and economic well-being. *Problems and Perspectives in Management, 20(2)*, 438-447 .
- Elsby, M., Hobijn, B., & Sahin, A. (2008). *Unemployment Dynamics in the OECD* .
- Handl, G. (2012). Declaration of the United Nations conference on the human environment (Stockholm Declaration), 1972 and the Rio Declaration on Environment and Development, 1992. *United Nations Audiovisual Library of International Law, 11* .(6)
- Lotti, F. (2006). Entrepreneurship: Is there a gender gap. *document de travail, disponible sur le site https://mail.sssup.it/~lotti/gender_gap.pdf* .
- Manzoor, S., Manzoor, A., & Idrees, N. (2022). Women entrepreneurship: a pathway to women empowerment and economic independence. *Liberal Arts and Social Sciences International Journal (LASSIJ), 6(2)*, 144-160 .
- Sajuyigbe, A. S., & Fadeyibi, I. O. (2017). Women entrepreneurship and sustainable economic development: Evidence from Nigeria. *Journal of Entrepreneurship, Business and Economics, 5(2)*, 19-46 .
- Salamzadeh, A., Radović-Marković, M., & Ghat, B. (2022). Women Entrepreneurs in Algeria. *Women Entrepreneurs in North Africa: Historical Frameworks, Ecosystems and New Perspectives for the Region*, 87-102 .
- Unanam, H. R. (2020). Impact of Women's Economic Empowerment in Development: An Evaluation of Development Exchange Centre in Plateau State. *International Journal of Gender and Women's Studies, 8(1)*, 1-16 .